



بنك سورية و الخليج
Syria Gulf Bank

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مصلحة التسجيل والإدارة
دمشق - سورية

٢٠٢٣
١٨/٠٨
٥٧
٢٠٢٣

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية لبنك سورية و الخليج شركة مساهمة مغفلة عامة المنعقدة في 2023/08/01 الجلسة الأولى

٨٤٢٢
٢٠٢٣/٨/١٨
٥٧

بتمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الثلاثاء الواقع في الأول من شهر آب لعام ألفان وثلاثة وعشرون، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لبنك سورية و الخليج شركة مساهمة مغفلة عامة اجتماعها في دمشق فندق الفورسيزنز قاعة ليفانت وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150 و 173 و 176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والمنشورة في النشرة الإلكترونية للصحيفتين اليوميتين وعلى مرتين كالتالي:

201-01001001
بنك سورية و الخليج ش.م.س.ع
Syria Gulf Bank S.A.S
سجل تجاري 14765

- 1- صحيفة البعث عدد رقم 908 تاريخ 14/07/2023.
- 2- صحيفة الثورة عدد رقم 916 تاريخ 14/07/2023.
- 3- صحيفة البعث عدد رقم 909 تاريخ 16/07/2023.
- 4- صحيفة الثورة عدد رقم 917 تاريخ 16/07/2023.

كما تم نشرها بتاريخ 17/07/2023 على المواقع الإلكترونية التالية:

- 1- الموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
- 2- الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية.

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و 180 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، حيث سجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة غير العادية في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد فراس إبراهيم سلمان.

تم تعيين كل من عبد القادر شقيقة ومصطفى حسين مراقبين للتصويت من المساهمين.

كما عين المحامي محمد اسماعيل كاتباً للجلسة.

وبناءً على الكتاب رقم ج م/ح/ش/379 تاريخ 2023/07/16 الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والكتاب رقم ج م/ح/316 تاريخ 2023/07/16 الموجه إلى مصرف سورية المركزي، والكتاب رقم ج م/ح/14 تاريخ 2023/07/16 الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوب عنهم لحضور الاجتماع، حضر كل من السيد زين صافي والأنسة إمامة محمد مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم 1/12/4576/13475 تاريخ 30/07/2023.

٩٠

٩٠

بنك سورية
S.A.S
سجل تجاري 14765



بنك سورية و الخليج Syria Gulf Bank

وحضر كل من السيد رواد سليمان، والسيد وائل قطان، السيدة بشرى حسين، مندوبو مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/3926/ص تاريخ 2023/07/24.
كما حضر كل من السيدة سوزان شحادة والسيدة مانيا بريك مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم 1021/ص-م-إ تاريخ 2023/07/18.
كما حضر السيد مجد شموط بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة العادية لعام 2022.
وحضر أيضاً إنفاذاً لنص المادة 6/173 من قانون الشركات كل من السادة أعضاء مجلس إدارة البنك السيد فراس إبراهيم سلمان رئيس مجلس الإدارة، والسيد سامر فؤاد بكداش نائب رئيس مجلس الإدارة، والسادة الأعضاء الدكتور رانيا محمد نزيه الزرير والسيد حكم محمد فؤاد عبد الله والسيد محمد فواز الكيلاني والسيد عبد الاله محمد مكرم الملوحي والسيد خالد خليل الملاح وتغيب باقي أعضاء المجلس عن الحضور بعذر مقبول وفقاً لقانون الشركات وكذلك حضر الرئيس التنفيذي للبنك الأنسة ميسون فوزي غندور.

تم استعراض النشر الرسمي لدعوات حضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية في جريدتي البعث والثورة فتبين أن نشر الدعوة قد تم حسب الأصول والقانون.
وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة غير العادية، واستناداً إلى أحكام المادة 170 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 والتي حددت النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجلسة الأولى بنسبة 75% على الأقل من أسهم الشركة المكتتب بها، فقد بين مندوبي الوزارة أن النصاب القانوني للهيئة لم يتحقق حيث أن نسبة الحضور أصالة ووكالة وتفويضاً بلغت 43,73 % من رأسمال البنك فقط، ولذلك فقد تقرر تعليق الجلسة وتحديد الساعة الحادية عشر من صباح اليوم ذاته لعقد الجلسة الثانية وفقاً للدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة للسادة المساهمين.

رئيس الجلسة
فراس إبراهيم
سلمان

كاتب الجلسة
محمد إسماعيل

مندوبى الوزارة
زين صافي

إمامة محمد

مراقبى التصويت

201-01001001

بنك سورية و الخليج ش.م.س.ع
Syria Gulf Bank S.A.S
سجل تجارى 14765



[صورة طبق الأصل]

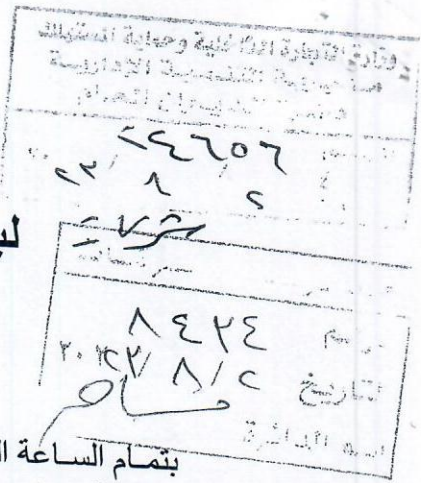
البنك



بنك سورية و الخليج

Syria Gulf Bank

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية
لبنك سورية و الخليج شركة مساهمة مغلقة عامة
المنعقدة في 2023 /08/01
الجلسة الثانية



بتمام الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الثلاثاء الواقع في الأول من شهر آب لعام ألفان وثلاثة وعشرون، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لبنك سورية و الخليج شركة مساهمة مغلقة عامة اجتماعها في دمشق فندق الفورسيزنز قاعة ليفانت وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150 و 173 و 176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والمنشورة في النشرة الالكترونية للصحيفتين اليوميتين وعلى مرتين كالتالي:



- 1- صحيفة البعث عدد رقم 908 تاريخ 14/07/2023.
- 2- صحيفة الثورة عدد رقم 916 تاريخ 14/07/2023.
- 3- صحيفة البعث عدد رقم 909 تاريخ 16/07/2023.
- 4- صحيفة الثورة عدد رقم 917 تاريخ 16/07/2023.

كما تم نشرها بتاريخ 17/07/2023 على المواقع الالكترونية التالية:

- 1- الموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
- 2- الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية.

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و 180 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، حيث سجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة غير العادية في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك. ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد فراس إبراهيم سلمان.

تم تعيين كل من عبد القادر شقيقة ومصطفى حسين مراقبين للتصويت من المساهمين. كما عين المحامي محمد اسماعيل كاتباً للجلسة.

وبناء على الكتاب رقم ج م/ح-ش/379 تاريخ 2023/07/16 الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والكتاب رقم ج م/ح/316 تاريخ 2023/07/16 الموجه إلى مصرف سورية المركزي، والكتاب رقم ج م/ح-ه/14 تاريخ 2023/07/16 الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوب عنهم لحضور الاجتماع،

حضر كل من السيد زين صافي والأنسة إمامة محمد مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم 13475/4576/12 تاريخ 2023/07/30. وحضر كل من السيد رواد سليمان، والسيد وائل قطان، السيدة بشرى حسين، مندوب مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/3926/ص تاريخ 2023/07/24. كما حضر كل من السيدة سوزان شحادة والسيدة مانيا بريك مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم 1021/ص-م-أ تاريخ 2023/07/18.

(Handwritten signature and stamp)



كما حضر السيد مجد شموط بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة العادية لعام 2022.

وحضر أيضاً إنفاذاً لنص المادة 6/173 من قانون الشركات كل من السادة أعضاء مجلس إدارة البنك السيد فراس إبراهيم سلمان رئيس مجلس الإدارة، والسيد سامر فؤاد بكداش نائب رئيس مجلس الإدارة، والسادة الأعضاء الدكتور رانيا محمد نزيه الزرير والسيد حكم محمد فؤاد عبد الله والسيد محمد فواز الكيلاني والسيد عبد الله محمد مكرم الملوحى والسيد خالد خليل الملاح والسيد إياد وضاح الخطيب وتغيب السيد كريم مهران خونده عن الحضور بعذر مقبول وفقاً لقانون الشركات وكذلك حضر الرئيس التنفيذي للبنك الأنسة ميسون فوزي غندور.

تم استعراض النشر الرسمي لدعوات حضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية في جريدتي البعث والثورة فتبين أن نشر الدعوة قد تم حسب الأصول والقانون. وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة غير العادية (في الجلسة الثانية)، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة وتفويضاً عدداً من الأسهم قدره 45.39% من رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة والبالغة 40% على الأقل من الأسهم المكتتب بها.

صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى نسخة منها محفوظة لدى مجلس الإدارة ونسخة ثانية لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن رئيس الجلسة قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، كما أعلن المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وبمهل الحضور والنشر وغيرها وأقرروا صحة الدعوة ووافقوا عليها وتنازلوا عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص.

افتتح الرئيس الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال المتضمن الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ القرار فيها:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2022 وخطة العمل للسنة المالية 2023.
2. مناقشة واقع محفظة التسهيلات الائتمانية لدى البنك وتطورها خلال عام 2022.
3. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2022.
4. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها.
5. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة والمطبقة على المصارف.
6. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح المحققة للعام 2022 بناء على اقتراح مجلس الإدارة.
7. مناقشة وإقرار تعديل المادة رقم (3) من النظام الأساسي المعدل للبنك بإضافة البند التالي:

- ج- استيراد كافة المستلزمات والتجهيزات الخاصة بعمل البنك.
8. اتخاذ القرار بخصوص مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2022.

9. إقرار تعويضات مجلس الإدارة عن عام 2022 ومناقشة تعويضات عام 2023.
10. انتخاب مدقق حسابات البنك للسنة المالية 2023، وتقويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.
11. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2022.

وباشرت الهيئة أعمالها وفق ما يلي:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2022 وخطة العمل للسنة المالية 2023:

افتتح الجلسة السيد فراس سلمان بكلمة رحب بموجبها بالسادة الحاضرين، وتلا تقرير مجلس الإدارة الذي تضمن استعراض ملخص لأعمال وانجازات البنك، وكذلك أهم مؤشرات أدائه المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022، كما أشار إلى أن تقرير مجلس الإدارة تضمن التطورات والأحداث الرئيسية التي شهدتها البنك خلال العام 2022، وأن الأداء المالي لبنك سورية والخليج استمر بالانتعاش خلال العام 2022 مقارنة بعام 2021 على الرغم من التحديات والصعوبات والظروف الاستثنائية التي كانت سائدة في الأسواق، إذ تجلّى سعي البنك بشكل واضح نحو تثبيت الأقدام وتدعيم ركائز التوضع الصحيح له في القطاع المصرفي السوري ليصبح لاعباً رئيسياً، سيما في مجال خدمات الدفع الإلكتروني والصيرفة الرقمية. وبين رئيس الجلسة أن كفاءة الإدارة التنفيذية وحصاقتها في اتخاذ القرارات والاستفادة ما أمكن من الفرص المتاحة في السوق فضلاً عن مرونة ومثانة إجراءات العمل ساهمت بمجملها في لمعان بريق النتائج المالية للبنك وتعزيز مركزه المالي، فقد ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 36.26% مقارنة بالعام المنصرم ليلبلغ 1.013 تريليون ليرة سورية كمؤشر جوهري على نمو كافة أنشطة البنك وبالأخص الإقراضية المولدة للإيرادات الرئيسية، كما شهدت حسابات وودائع العملاء ارتفاعاً هي الأخرى لتبلغ 571.9 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2022 أما من ناحية نتائج أعمال البنك فقد أثمرت الجهود المبذولة عن تحقيق صافي أرباح حقيقية بعد استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنوي بمبلغ 15.1 مليار ليرة سورية، الأمر الذي ساهم في تعزيز المثانة والملاءة المالية للبنك وتدعيم عناصر حقوق الملكية وأدى بشكل أو بآخر إلى تمكين البنك من تخطي الأزمات وتعزيز مركزه التنافسي. وأمل رئيس الجلسة أن يحمل عام 2023 بشائر الاستقرار وعودة الحياة الطبيعية لسابق عهدها في بلدنا الحبيب سورية، وبما يسهم في دفع العجلة الاقتصادية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، متمنياً دوام التقدم والازدهار للبنك وبالشكل الذي يحقق طموحات مساهميهِ وتطلعات كافة شرائح جمهور المتعاملين والأطراف ذات المصلحة. كما تقدم رئيس الجلسة بالأصالة عن نفسه وبالنسبة عن كافة أعضاء مجلس إدارة البنك بالشكر الجزيل إلى المساهمين على دعمهم المتواصل وتقنيتهم التي تعد مصدر فخر واعتزاز للبنك، وتوجه بفائق التقدير والاحترام لمصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ووزارة المالية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم الرشيدة لضمان استقرار القطاع المصرفي السوري ودعم الاقتصاد الوطني على حد سواء.



وأخيراً تقدم رئيس الجلسة بالشكر إلى كافة موظفي بنك سورية و الخليج وعلى رأسهم الرئيس التنفيذي عرفاناً بجهودهم وسعيهم الدؤوب لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية للارتقاء بمؤسستنا المصرفية نحو المزيد من التقدم والتطور والازدهار.

وألقت الرئيس التنفيذي الأنسة ميسون غندور كلمتها التي تضمنت عرضاً موجزاً لإنجازات بنك سورية و الخليج ومؤشرات أدائه المالي خلال العام 2022، وجملة من المسارات والمنهجيات وآليات العمل التي عكست في مجملها التقدم الكبير الذي أحرزناه تجاه تعزيز استراتيجية البنك بكافة محاورها، كما أعربت الرئيس التنفيذي عن اعتزازها وفخرها بالإقبال المتزايد على منتجات وخدمات البنك من كافة شرائح جمهور المتعاملين، الأمر الذي يعد دافعاً للمضي قدماً نحو تحقيق المزيد من الإنجازات وتلبية متطلبات عملاء البنك على النحو الذي يعزز من ثقتهم بأدائه ويعمق من جذور علاقة البنك المتينة معهم.

ونوهت إلى أن إدارة البنك تتطلع قدماً خلال العام 2023 بنظرة مستقبلية إيجابية نحو تعزيز الانتشار الجغرافي المدروس للبنك وذلك من خلال افتتاح الفروع والمكاتب المصرفية الجديدة داخل أراضي الجمهورية العربية السورية، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تعزيز تواجد البنك ضمن السوق المصرفي من جانب إضافة إلى تحقيق أهدافه لاستقطاب أوسع شريحة ممكنة من جمهور المتعاملين وتقديم تجربة مصرفية مميزة وقيمة مضافة لهم من جانب آخر.

وعرضت الرئيس التنفيذي المعالم الأساسية لخطة البنك الاستراتيجية للعام 2023 والتي تمثلت بالنقاط التالية:

- الاستمرار في توسيع شبكة فروع البنك وفق خطط ممنهجة.
- تقديم الحلول الائتمانية بجودة عالية وبما يتناسب مع احتياجات العملاء.
- تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية بالشكل الذي يمنح العملاء تجربة مصرفية فريدة ومتطورة تواكب الحداثة التكنولوجية.
- زيادة فعالية آليات وأدوات الرقابة والضبط الداخلي.
- رفع كفاءة رأس المال البشري العامل في البنك.
- تعزيز المسؤولية المجتمعية.

وتقدمت الرئيس التنفيذي بالشكر والتقدير إلى مصرف سورية المركزي على جهوده في تقديم الدعم المستمر إلى بنك سورية و الخليج بغية الحفاظ على استدامة نجاحاته. كما تقدمت بالشكر إلى وزارتي المالية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وسوق دمشق للأوراق المالية على تعاونهم الدائم. وأعربت عن شكرها وامتنانها للسادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة بنك سورية و الخليج على ثقتهم ودعمهم الذي لا ينضب بما يشكل حافزاً لبذل المزيد من الجهد والعمل والعطاء ليصبح البنك علماً من أعلام القطاع المصرفي السوري، هذا وتقدمت الرئيس التنفيذي بالشكر لمساهمي البنك وعماله على ثقتهم المستمرة بالبنك، مؤكدة حرص البنك على المضي قدماً بتوفير خدمات ومنتجات مصرفية ترتقي لمستوى طموحاتهم.



كما توجهت بالشكر والثناء لجميع موظفي البنك الذين عملوا بروح الفريق الواحد،
مُظهرين إخلاصهم وتفانيهم في العمل الجاد نحو تحقيق الإنجازات المبهرة بخطوات ثابتة
نحو النجاح والتقدم.

2. مناقشة واقع محفظة التسهيلات الائتمانية لدى البنك وتطورها خلال عام 2022

- كلف السيد رئيس الجلسة الرئيس التنفيذي الأنسة ميسون غندور بعرض الدراسة
الخاصة بواقع محفظة التسهيلات الائتمانية لدى البنك وتطورها خلال عام 2022،
والاجابة على استفسارات السادة المساهمين بهذا الخصوص.
حيث تم التطرق خلال عرض الدراسة إلى النقاط التالية:
- أ- النمو السنوي لمحفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة بين عامي 2021 - 2022.
 - ب- حركة التسهيلات الائتمانية على أساس ربعي خلال العام 2022.
 - ج- التوزيع القطاعي لمحفظة التسهيلات خلال العام 2022
 - د- حركة التسهيلات الائتمانية (المنتجة وغير المنتجة) خلال الأعوام 2019-2020-2021-2022.
 - هـ- حقيقة التسهيلات الائتمانية (غير المنتجة) خلال الأعوام 2019-2020-2021-2022.
 - و- تفاصيل عمليات تحصيل القروض غير العاملة NPL المصنفة ضمن المرحلة Stage /3/
 - ز- عدد الملفات المعالجة من إدارة متابعة ومعالجة الديون المتعثرة خلال عام 2022
على صعيد قطاعي الشركات والتجزئة.
- تم تأجيل النقاش في هذا البند لبند مناقشات تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات
الختامية .

3. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2022:

قام السيد مجد شموط مدقق حسابات البنك بتلاوة تقريره عن بيانات البنك المالية للسنة
الموقوفة بتاريخ 2022/12/31، ونوه إلى أن البيانات المالية هذه تظهر بعدالة من كافة
النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 2022/12/31، وأداءه المالي وتدفعاته
النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، ووفقاً للقوانين
المصرفية السورية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف.
كما أوضح خلال عرضه بعض النقاط الرئيسية الخاصة بالملاحظات والايضاحات الواردة
في التقرير.

وأكد مدقق الحسابات على أن البنك يحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة
أصولية، وأن البيانات المالية متفقة معها، وأوصى بالمصادقة عليها.

4. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها:

جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة والحسابات وفق ما ورد في تقرير مدقق الحسابات
فأبدى الحضور تفاؤلهم بعمل البنك وجديته وأثنوا على جهود مجلس الإدارة ومدقق
الحسابات، إضافة إلى مناقشة واقع محفظة التسهيلات الائتمانية لدى البنك وتطورها خلال
عام 2022 .

حيث تحدث المساهم الدكتور وليد الأحمر :اسمحوا لي أن أتكلّم عن النقاط الإيجابية وبعض الاستفسارات أنا من المساهمين الأساسيين والمتابعين للبنك ولم أتغيب عن أي اجتماع بكل موضوعية وحيادية وقبل أربع سنوات كان البنك بالمرتبة 14 وعلى شفير الإفلاس ولولا إدارة مصرف سورية المركزي لكانت حقوق المساهمين تعرضت للاستنزاف وبعد أربع سنوات قطع البنك خطوات كبيرة وانتقل من ضفة الى ضفة وأصبح بالمرتبة الثانية التقليدية والثالثة بالمرتبة العامة .

اشكركم على التقرير المعمول بعناية كبيرة، الشكر ضروري للبنك وأصبح رقم مهم بالقطاع المصرفي والتوسع الجغرافي موضوع مهم .
الخدمة المصرفية وافتتاح الفروع مصدر فخر.
الحقيقة اسمحوا لي أن اشكر مجلس الادارة وخصوصا رئيس المجلس والادارة التنفيذية وعلى رأسها الرئيس والنائب والعاملين فرداً فرداً
الأرباح كبيرة والارقام تتلج الصدر .

هذا بداية عدا عن طرح منتجات مصرفية متميزة ، والحضور واضح للبنك .
الموضوع الثاني أشكر الأنسة ميسون عن عرض التسهيلات الذي كان شفافاً ومتميزاً وتفصيلياً وهذا يعني أنه ليس لدى البنك أي شيء يخفيه أو يخاف منه .
وكمساهم حريص على البنك يتوجب علي أن أتكلّم من باب الشفافية والحرص على مصالح العملاء أتمن الاجابة على موضوع التركيز بالاقرض لصالح الشركات الكبيرة عن الشركات الصغيرة إضافة لتركز بالاقرض بالنسبة للقطاع الزراعي أتمنى الاضاءة على هاتين النقطتين .

الموضوع الآخر نحن كمساهمين يهمنا حقوق الملكية ، القيمة الدفترية قيمة السهم ، توزيع الأرباح ومن خبرتي في كل توجيهات المركزي أحب أن أهنيء المركزي بهذا التوجه حتى استقرار سعر الصرف

الحل الثاني توزيع أسهم مجانية وزيارة رأس المال بخبرتي لن نستطيع توزيع أرباح في ظل النسبة الموجودة وأنا على علم برغبة إدارة البنك بتوزيع الأرباح خاصة وأنه لم يتم توزيع أية أرباح منذ تأسيس البنك بسبب عدم تحقيق النصاب تعاني من عدم التوزيع وأبدي استغراب من عدم وجود الشريك الاستراتيجي ونتمنى أسوة بالبنوك انتداب مندوب للحضور لتحقيق النصاب مراعاة لحقوق المساهمين

ومع عدم تفهمي لهذا الموقف وكى لانصل الى وضع مشابه لباقي البنوك أتمنى من الجهات الوصائية والمركزي وهيئة الاسواق والاوراق المالية ومديرية الشركات تعديل قانون الشركات لحماية الاقتصاد الوطني وتعديل رأس المال وللأسف تدوير الأرباح نفقدها قوتها الشرائية أو منح استثناء من نصاب الجلسة بهذا الخصوص لحماية مصالح المساهمين والذي يجب أن تكون أولوية والاستمرار بالسعي للوصول الى هذه السمعة واشكركم مرة أخرى

وأبدي رئيس مجلس الادارة مداخله أبدى فيها مطلب تعديل القانون بخصوص انعقاد الجلسات التي تتضمن هدر للشريك السوري وأمل كمصرفي بحرة من نوع آخر والزام المصارف برفع رأس مالها الذي قد يكون حلاً للجميع .

وابدى المساهم نبيل سكر مداخله هنا فيه البنك عن انجازاته بالنسبة للتسهيلات الائتمانية خاصة الاعتمادات المستندية للتجارة الخارجية وكيف عوض عنها البنك بأي نوع من التمويل وهل يساعد البنك الصناعات المصدرة؟؟ وهل يساعد البنك عن تسهيل التصدير؟ وماذا يفعل في تدهور الوضع المعيشي؟ وماذا يقدم للاقتصاد؟

ماهي كفاية رأسمال البنك للعام 2022 ؟ وماهي نسبة السيولة بالعملات السورية والأجنبية ؟

المساهم الدكتور عمر الحسيني : أتوجه بالشكر الى رئيس واعضاء مجلس الادارة و اخص بذلك الاستاذ فراس سلمان لجهوده الكبيرة وقراراته الحكيمة واتوجه بالشكر الى جميع الكوادر البشرية العاملة في البنك والى الادارة التنفيذية الكفو وعلى راسهم الشخصية القيادية المميّزة وصاحبة هذا الانجاز الاستاذة ميسون غندور والتي قلبت الموازين و غيرت المعادلة التي كانت سائدة في البنك وحولت البنك من حالة سلبية وبخسارة بحدود 14 مليار الى حالة ايجابية وبارباح مدورة تجاوزت 13.5 مليار وقد تجلّى هذا الانجاز بين البنوك التقليدية بالأمور التالية :

احتلال بنك الخليج المرتبة الأولى بين البنوك التقليدية هذا العام بالربحية و ربح صافي مقداره 15 مليار تقريباً

أكبر محفظة للتسهيلات الائتمانية بين البنوك التقليدية وبمقدار 475 مليار والتي كان لها النصيب الأكبر في تحقيق الفوائد والعمولات والتي ساهمت بربحية البنك وهذا يدل على حرفة مصرفية عالية في تحقيق الربح عكس الكثير من المصارف التقليدية التي يتأتى ربحها من فوائد الأرصدة الخارجية

المرتبة الأولى بين البنوك التقليدية من ناحية حجم الاحتياطات الاجباري 5.111 مليار و خاص 5.520 مليار

لمرتب الأولى بين البنوك التقليدية من ناحية سعر السهم السوقي في سوق دمشق للأوراق المالية والذي تجاوز سعر 6400 ل.س

ولو كان هناك امكانية الربح لتجاوز سعره 10000 ل.س

هناك بين الموجودات مبلغ 32 مليار وهي فوائد مستحقة غير مقبوضة وهذا يدل على ميزانية جيدة في العام القادم

افتتاح مبنى ادارة عامة للبنك في منطقة راقية تليق ببنك الخليج وافتتاح فرع ضروري في مدينة حمص

الحملة الاعلانية الناجحة والتي اعادت لاسم بنك الخليج رونقه وتألقه

أكثر البنوك التقليدية في ادخال مورد لخزينة الدولة وذلك بتسديده ضريبة دخل هذا العام مبلغ 11 مليار

لذلك أقترح على مجلس الادارة منح مكافأة مالية مجزية للادارة التنفيذية والسيدة المديرة التنفيذية وذلك انصافاً لجهودهم الكبيرة وعملهم الدؤوب في العامين الماضيين .

وأخيراً : أتوجه الى أحبائنا وأشقائنا وشركائنا الخليجيين متمنيا وراجيا منهم حضور الهيئة العامة غير العادية وأقول لهم اشتقنا اليهم أو توكيل من ينوب عنهم بحضور هذ الهيئة وذلك أسوة ببنك قطر الوطني وبنك البركة وذلك لمواكبة هذه الانطلاقة المتطورة والسريعة للبنك وكذلك لتأمين نصاب قانوني لتلك الهيئة كي يتسنى للبنك رفع رأس ماله الى عشرين مليار وتوزيع أرباح أسهم مجانية على المساهمين في هذه الظروف الصعبة والتي طال انتظارهم لها متمنيا لكم التوفيق والنجاح الدائم والمستمر .

وفي مداخلة للمساهم المهندس خليل الخشي : هنا مجلس الادارة والادارة التنفيذية على ما أحرز علماً بأن سعر السهم يعتبر الأول بكافة البنوك الاسلامية وغير الاسلامية لكن المساهم ينتظر الأرباح لأنه منذ التأسيس لم يحصل على أية أرباح أو أسهم ويتعين على



الشريك الاستراتيجي ارسال مندوب بهدف عقد هيئة عامة غير عادية لتوزيع الاسهم وأتمنى من البنك السعي لحل مشكلة صرف الأرباح أسوة ببنك سورية الدولي الاسلامي .
أبارك للجهاز التنفيذي البناء الجديد وأتمنى أن يكون ملكا وأن تتحول كافة الأفرع من إيجار الى ملك لما له من أهمية كملكية والتخلص من دفع الإيجار واشكر الجهاز التنفيذي لعدم وجود ازدحام على تسجيل الحضور الذي تم وحسن الاستقبال وكافة العملاء يجدون مقابلة حسنة وهناك تطور في التكنولوجيا،
وأتمنى الاهتمام بالجودة وتدريب عناصر جديدة والحصول على شهادات الايزو وغيرها من الشهادات أسوة بالمصرف الاسلامي وهنا أبدى ملاحظة حول انتهاء البوفيه خلال الجلستين وعزى ذكره لهذا الموضوع للوضع الاقتصادي السيء .
بعض الارقام مشجعة وأتمنى الاستمرارية بها ، صحيح أنه خلال 2022 هناك نفقات عالية ولكنها ستعكس خلال عام 2023 لتحقيق قفزة نوعية في الأرباح .
كما أبدى المساهم محمد المحمد مداخلة أنه معروف عن البنك تقديم معلومات قيمة ولكن هناك أسئلة حول النتائج وتطور البنك وكلنا نعرف أن رأس المال التأسيسي مليار ونصف يعادل 30 مليون دولار ونصفها دفع بالعملة الأجنبية وهذا البند معروف بشكل خاص أن 30 مليون دولار أصبح أقل من القيمة المعادلة المذكورة آنفاً بكثير ، ولم ألحظ وجود نجاحات على أرض الواقع والأرباح انخفضت وهناك عبارة أرباح غير محققة هي رأيه لا تعتبر أرباح محققة أو غير محققة .
رأس المال 10 مليار ل.س 1.5 أرباح غير محققة وهي تضاف إلى رأس المال لأنها من ممتلكات أصحاب رأس المال للمكتتبين ، فكيف نترك رأس المال كما هو ، والسبب أن المسؤولين لهم غايات أخرى ، نفقات موظفين ، ونفقات تشغيلية أخرى ، مصروفات تشغيلية أخرى تعتبر كبيرة نسبياً .
الأرباح الحقيقية 45 وهي 25 مليار
في الشكل الوضع جيد ولكن في المضمون ليس كذلك والبنك لم يوزع أية أسهم مجانية أو أرباح نقدية ، واكتفي بهذا القدر .
كما أبدى المساهم عامر طعمة:
بنك سورية والخليج تحول من بنك مهمش الى بنك رائد بسبب الادارة التنفيذية اشكركم وأتمنى ان يكون العام القادم افضل

أبدى المساهم محمد خميس تساؤلاً عن التوسع الجغرافي وماهو الفرع القادم
وقد تخلل النقاش المساهم ربحي الاحمر :

شكر الاستاذ فراس والانسة ميسون وأبدى اسئلة تتعلق بالفرق بين المحفظة الائتمانية المنتجة وغير المنتجة وأتمنى اضاءات حول تسهيلات او القروض في مجال الصناعة والتجارة والزراعة وماهي هذه التسهيلات
هل لدى البنك ديون متعثرة غير قابلة للتحويل أو معدومة ؟
استوضح عن رأس المال للبنك بالعملة الصعبة
لم افهم المسترجع بالدولار كان 2 مليون واصبح رقم اخر ارجو الايضاح



وبمداخلة للمساهم مأمون الزوى :

شكر مجلس الادارة والادارة التنفيذية ولاحظ كمساهم ارباح السهم ومعاملة جيدة بالفروع وسهولة ومشاركته بالحملات الدعائية والانسانية

وهنا اجاب رئيس الجلسة على التساؤلات :
بالنسبة لموضوع التركيز لم يكن هناك تركيز ابدأ وكان هناك سقف منح وعدد من القروض واتجهنا للقروض الصناعية واعدنا توزيع المحفظة قطاعيا والارقام توضح ذلك وكانت السنة الماضية 100% زراعي وتوزعت النسبة بين القطاع الزراعي والصناعي والسياحي والحكومة اعادت الألق للمصارف مع ضوابط متشددة في بعض الضمانات ونحن نحاول اعادة هيكلية المحفظة
وهنا كمجلس ادارة يحق لنا أن نخاطب مصرف سورية المركزي لفرض زيادة رأس المال قانوناً بالنسبة للمصارف .

واجابة على تساؤل الدكتور سكر
في ما يخص الاعتمادات المستندية الخارجية في سورية للأسف ضمن منظومة العقوبات ولو كان البنك غير معاقب بشكل غير مباشر الا انه لايمكن التعامل معنا الا ككيان سوري التعويض بالنسبة لنا هو التوجه للسوق النقدية من خلال الاقراض وبالنسبة لتسهيل التصدير فهو ملف مهم وله رعاية خاصة وحجم تعهدات التصدير التي يكلف بها المجلس بنك سورية والخليج في أعلى البنوك .
وبالنسبة لمنع التدهور الوضع الاقتصادي نقوم بدورنا كغيرنا.
أما بالنسبة كفاية رأس المال فهو 22.06 أما نسبة السيولة فهي 46.18 بكافة العملات .

اجابة عن اسئلة السيد المساهم الخشي:
إن موضوع الارباح تم تداولها بشكل كبير وقد حاولنا تأمين نصاب الحضور ولم نستطع ونتمنى تأمينها مستقبلاً الحماية الوصية أدت الى ظلم الشريك السوري .
وفيما يتعلق بتبديل الايجار الى ملك أكد أن الايجار يكلف البنك الكثير من النفقات وعلى الجانب الاخر شق الدولار مجمد بسبب العقوبات لذلك لا امكانية لاعادة تنظيم الميزانية والموجودات وفي حال الرغبة بشراء أي عقار قد يكلف عشرات المليارات بما يعادل رأس مال البنك وفي هذا صعوبة وحيث أن من واجبنا الانتشار لذلك نلجأ للحل البديل وهو الاستئجار.

بما يخص الجودة فقد اخذنا مديرية الجودة ونعطيها اهتمام كبير جدا خلال السنة القادمة سيكون هناك انجازات واضحة
جوابا على المساهم محمد المحمد نحن ميزانيتنا بالليرة السورية ورأس مالنا بالليرة السورية ودخلنا بالليرة السورية نتمنى القدرة على تحقيق أنشطة خارجية بالاعتماد الكامل على الليرة السورية والارقام بالنسبة لليرة السورية مقارنة مع غيرنا في القطاعات هي جيدة ولايمكن لك التقييم بالنسبة للدولار .
التقييم يجب أن يكون مع باقي البنوك والارقام ممتازة ونحن نحافظ على القطع لنكون على استعداد لتحسين اعمالنا .

وبالنسبة للمحفظة المنتجة وغير المنتجة والديون المتعثرة
الغير منتجة لها عدة مراحل المرحلة الثالثة هي مرحلة الديون متعثرة والتي تعتبر بحاجة الى متابعة قضائية ونأمل بتحصيل الديون المتعثرة خارج القطر .



شكر رئيس الجلسة الحضور وتمنى أن يكون قد أجاب عن كافة الأسئلة.
نوهت الأنسة الرئيس التنفيذي بخصوص رأس المال بالعملة الأجنبية :
فيما يتعلق برأس المال بلعملة الأجنبية 31.172.125 بالدولار

4.783.116 بالدينار الاردني
البنك البحريني دفع بالدينار الاردني

فيما يتعلق بالديون المتعثرة تم تحصيل عدة مبالغ بالدولار وسيكون لدينا فائض دولار جيد جداً .

بناء على ما سبق، تم التصويت من قبل الهيئة العامة على هذا البند، واتخذت الهيئة القرار التالي:

القرار الأول:
المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للسنة المالية 2022 وخطة العمل للسنة المالية 2023 وفق ما جاء فيه.
صدق القرار باجماع أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (100%) موافق

القرار الثاني:
المصادقة على تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية الختامية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2022 وفق ما جاء فيه.
صدق القرار باجماع أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (100%) موافق

5. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة والمطبقة على

المصارف:

أشار رئيس الجلسة إلى أنه بناءً على المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وعلى أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002، ووفقاً للتعميمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009، ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009، يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني، ويحق للبنك التوقف عن هذا الاقتطاع اذا بلغ هذا الاحتياطي ربع رأسمال البنك، ويجوز بموافقة الهيئة العامة للبنك الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة حتى يبلغ مجموع الاقتطاعات لهذا الاحتياطي رأسمال البنك، كما يحدد الاحتياطي الخاص بنسبة 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة وبعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة حتى بلوغه 100% من رأسمال البنك.

وعليه، وفي ظل موافقة الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 06 حزيران 2022 بالاستمرار في اقتطاع 10% من أرباح البنك الصافية لتكوين احتياطي قانوني حتى يبلغ مجموع الاقتطاعات لهذا الاحتياطي كامل رأسمال البنك، فقد تم تكوين احتياطي قانوني خلال العام 2022 بمبلغ 2,611,742,618 ل.س، ليصبح رصيد الاحتياطي القانوني بتاريخ 31 كانون الأول 2022 5,111,742,618 ل.س، كما تم تكوين احتياطي خاص خلال العام 2022 بمبلغ 2,611,742,618 ل.س ليصبح رصيد الاحتياطي الخاص بتاريخ 31 كانون الأول 2022 5,520,221,585 ل.س.

وأشار رئيس الجلسة أن إرساء دعائم الاستمرارية في ظل الظروف الراهنة يستدعي رفع الحد الأدنى لمعايير جودة وحجم رأس المال المصرفي والقيام بكافة الإجراءات الكفيلة لإحاطة البنك

بالدعائم والبنى الأكثر صلابة من خلال زيادة متانة الرساميل وحقوق الملكية بالشكل الذي يضمن القدرة على استيعاب وتفادي أي تداعيات سلبية للصدمات والاختلالات خلال الفترات الزمنية المقبلة، وعليه فإن مجلس الإدارة قد أوصى إلى الهيئة العامة لمساهمي البنك بالموافقة على اقتطاع جزء من الأرباح الصافية عن عام 2022 لحساب الاحتياطي الاختياري وبما لا يزيد عن 20% من الأرباح الصافية عن تلك السنة وقبل تخفيض مخصص ضريبة الدخل على الأرباح، وأوضح أن تشكيل احتياطي اختياري ضمن الشريحة الأولى لرأس المال يمثل خطوة هامة في سبيل تدعيم المركز المالي للبنك وتعزيز متانة حقوق الملكية، في ظل ما يشهده البنك من متغيرات إيجابية وخاصة على صعيد حجم الأعمال ومركز الربحية نتيجة التوسع في كافة الأنشطة، وأداة للتحوط من المخاطر المصرفية غير المتوقعة وفقاً للممارسات المصرفية اقليمياً وعالمياً.

بناء على ما سبق طلب رئيس الجلسة من الهيئة العامة المصادقة على تكوين احتياطي قانوني واحتياطي خاص للعام 2022 وفق الأحكام والقوانين النافذة ووفق ما تم ذكره آنفاً، والمصادقة على اقتطاع جزء من الأرباح الصافية عن عام 2022 لحساب الاحتياطي الاختياري بنسبة 20% من الأرباح الصافية عن تلك السنة وقبل تخفيض مخصص ضريبة الدخل على الأرباح بمبلغ 5,223,485,236 ل.س.

بناء على ما سبق اتخذت الهيئة القرار التالي:

القرار الثالث:	
أ-	الموافقة على تكوين احتياطي قانوني للعام 2022 بمبلغ 2,611,742,618 ل.س.
ب-	الموافقة على تكوين احتياطي خاص للعام 2022 بمبلغ 2,611,742,618 ل.س.
ج-	الموافقة على تكوين احتياطي اختياري للعام 2022 بمبلغ 5,223,485,236 ل.س.
صدق القرار باجماع أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (100%) موافق	

6. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح المحققة للعام 2022 بناء على اقتراح مجلس الإدارة.
بداية أشار رئيس الجلسة إلى تعميم مصرف سورية المركزي رقم 16/985/ص تاريخ 2023/02/13 والمتضمن التوجيه إلى المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية للالتزام بما يلي:

- عدم اتخاذ أي قرار يقضي بتوزيعات نقدية للأرباح القابلة للتوزيع لعام 2022، وبالتالي استبعاد أي بند يتضمن الإشارة إلى إمكانية توزيع أرباح نقدية وذلك ضمن جداول أعمال اجتماعات الهيئات العامة للمساهمين المزمع عقدها لاعتماد البيانات المالية الموقوفة بتاريخ 2022/12/31.
- إمكانية اقتراح مجالس إدارات المصارف توزيع هذه الأرباح كأسهم مجانية على المساهمين وفق القوانين والأنظمة النافذة، وإدراج بند لها ضمن جداول أعمال اجتماعات الهيئات العامة للمساهمين المزمع عقدها لاعتماد البيانات المالية الموقوفة بتاريخ 2022/12/31، وذلك بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من السلطات الرقابية أصولاً.

بناء على ما سبق، وفي ظل تحقيق البنك لأرباح محققة بقيمة 13,690,367,859 ليرة سورية، طلب رئيس الجلسة من الهيئة العامة التصويت للمصادقة على عدم توزيع أرباح نقدية للعام 2022، وتدوير الأرباح القابلة للتوزيع وإضافتها إلى حساب الأرباح والخسائر المحققة المدورة.

بناء على ما سبق اتخذت الهيئة القرار التالي:



القرار الرابع:
المصادقة على توصية المجلس بعدم توزيع أرباح نقدية للعام 2022، وتدوير الأرباح القابلة للتوزيع وإضافتها إلى حساب الأرباح/ الخسائر المحققة المدورة.
صدق القرار باجماع أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (100%) موافق

7. **مناقشة وإقرار تعديل المادة رقم (3) من النظام الأساسي المعدل للبنك بإضافة البند التالي:**

أبدى الرئيس سبب إدراج هذا البند بأن وزارة الاقتصاد والتجارة طلبت منه الاستيراد باسمه وبالتالي تعديل السجل التجاري للبنك وإدراج هذا البند ضمن غايات الشركة.

ج- استيراد كافة المستلزمات والتجهيزات الخاصة بعمل البنك.

نوه رئيس الجلسة إلى أنه لن يتم مناقشة هذا البند خلال الاجتماع وذلك التزاماً بمضمون كتاب مصرف سورية المركزي - مفوضية الحكومة لدى المصارف رقم 16/3926/ص تاريخ 2023/07/24 حول ضرورة العمل على إسقاط هذا البند من جدول أعمال الاجتماع لعدم توافق مضمونه مع أحكام قانون أحداث المصارف الخاصة والمشاركة رقم 28/ لعام 2001.

8. **اتخاذ القرار بخصوص مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2022:**
بين رئيس الجلسة بأنه سندا لأحكام المادة 156 من قانون الشركات والمادة 25 من النظام الأساسي للبنك تقرر الهيئة العامة المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على أن لا تزيد هذه المكافآت على 5% من الأرباح الصافية.
وبين بأن نسبة 5% من الربح الصافي قبل اقتطاع الضريبة وبدون أثر لأرباح تقييم مركز القطع البنوي بحسب البيانات المالية المعتمدة كما هي بتاريخ 2022/12/31 تعادل مبلغاً وقدره 1,305,871,308.9 ليرة سورية، وطلب من الهيئة العامة للمساهمين التصويت على إقرار مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2022 بمبلغ 1,300,000,000 ليرة سورية.

بناء على ما سبق اتخذت الهيئة القرار التالي:

القرار الخامس:
المصادقة على إقرار مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2022 بمبلغ 1,300,000,000 ليرة سورية.
صدق القرار باجماع أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (100%) موافق

9. **إقرار تعويضات مجلس الإدارة عن عام 2022 ومناقشة تعويضات عام 2023:**
طالب مندوب مصرف سورية المركزي ببيان الأسس المعتمدة في حساب تعويضات المدفوعة لعام 2022.





أجاب الرئيس التنفيذي بأن الأسس موافق عليها في الهيئة العامة لعام 2022 والتي حددت مبالغ التعويض بمبلغ 1000 دولار لغير السوري وما يعادلها بالنسبة للسوري بالليرات السورية و500 دولار لغير السوري وما يعادلها بالنسبة للسوري بالليرات السورية .
بدأ السيد رئيس الجلسة حديثه في هذا البند بالمسوغ القانوني لتحديد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة، حيث أشار إلى أنه بناءً على أحكام المادة 156 من قانون الشركات والمادة 25 من النظام الأساسي للبنك تحدد الهيئة العامة نظام بدلات الحضور والتعويضات أو المزايا الأخرى لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة في ضوء نشاطات البنك وفعالياته،
ونوه إلى أن اجمالي التعويضات المسددة إلى أعضاء مجلس الإدارة خلال العام 2022 بناءً على قرار الهيئة العامة بتاريخ 2022/06/06 الذي حدد تعويضات حضور اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2022 بمبلغ وقدره 1,000 دولار أمريكي لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة غير السوريين، وما يعادله بالليرات السورية لأعضاء مجلس الإدارة السوريين، وتعويضات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لعام 2022 لتكون مبلغ 500 دولار أمريكي لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة غير السوريين، وما يعادله بالليرات السورية لأعضاء مجلس الإدارة السوريين قد بلغ 209,584,500 ليرة سورية.

أبدت المساهمة هدى الكلاس والتي تملك 500 سهم تحفظها على زيادة مبلغ التعويضات وحسابها بالدولار .
وأجابها رئيس الجلسة بأن الرقم محدد بالدولار لوجود شريك استراتيجي قد يحضر أما بالنسبة للسوري فهو يقبض بالليرة السورية وفق نشرة مصرف سورية المركزي .
وهنا أبدت المساهمة استيائها من هبوط قيمة السهم .
إلا أن رئيس الجلسة أوضح لها أن قيمة السهم ارتفعت كثيراً ولا يمكن المقاربة بالنسبة للدولار إلا في حالة الاستقرار وإعادة التقييم والرقم يتناسب مع الجهود المبذولة من أعضاء مجلس الإدارة أبدى المساهم الخشة استفساره حول الزيادة .
وضح رئيس الجلسة أن أعضاء مجلس الإدارة مقيمين خارج القطر ويتكبدون أعباء مالية بهذا الخصوص .

أما بالنسبة لتعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2023 فقد عرض السيد رئيس الجلسة توصية مجلس الإدارة إلى الهيئة العامة بالمصادقة على تحديد تعويضات حضور كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عن كل اجتماع من اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه لعام 2023 لتكون كما يلي:

- 1- تحديد تعويضات حضور اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2023 لتكون مبلغ وقدره 2,000 دولار أمريكي لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة غير السوريين، وما يعادله بالليرات السورية لأعضاء مجلس الإدارة السوريين على أن تعرض على الهيئة العامة القادمة .
- 2- تحديد تعويضات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لعام 2023 لتكون مبلغ 1,000 دولار أمريكي لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة غير السوريين، وما يعادله بالليرات السورية لأعضاء مجلس الإدارة السوريين، على أن تعرض على الهيئة العامة القادمة .
وطلب من الهيئة العامة التصويت للمصادقة على ما يلي:

- 1- إقرار تعويضات مجلس الإدارة عن عام 2022 .
- 2- المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2023 وفق توصية مجلس الإدارة .

بناء على ما سبق اتخذت الهيئة القرار التالي:

القرار السادس:

- 1- إقرار تعويضات مجلس الإدارة عن عام 2022 والبالغة 209,584,500 ليرة سورية.
 - 2- المصادقة على تحديد تعويضات حضور كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة لكل اجتماع من اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه لعام 2023 ليكون كما يلي:
 - أ- تحديد تعويضات حضور اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2023 لتكون مبلغ وقدره 2,000 دولار أمريكي لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة غير السوريين، وما يعادله بالليرات السورية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة السوريين على أن تعرض على الهيئة العامة القادمة.
 - ب- تحديد تعويضات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لعام 2023 لتكون مبلغ 1,000 دولار أمريكي لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة غير السوريين وما يعادله بالليرات السورية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة السوريين على أن تعرض على الهيئة العامة القادمة.
- صدق القرار بغالبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (99.99%) موافق

10. انتخاب مدقق حسابات البنك للسنة المالية 2023، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته:

أشار السيد رئيس الجلسة إلى أنه بناءً على أحكام المادة 185 من قانون الشركات والقانون الناظم لعمل المحاسبين القانونيين وقانون إحداث المصارف الخاصة والنظام الأساسي للبنك والأنظمة المعتمدة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية فإن الهيئة العامة تنتخب جهة لتدقيق حساباتها لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد من جدول مدققي الحسابات الصادر عن الوزارة المعنية وتقرر بدل أتعابها أو تفوض مجلس الإدارة بتحديد هذه الأتعاب، وعرض السيد رئيس الجلسة على الحاضرين توصية مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة التدقيق المنبثقة عنه بترشيح المحاسب القانوني السيد مجد شهبان للهيئة العامة لبنك سورية و الخليج لاعتماده كمحقق لحسابات البنك للسنة المالية 2023 لما له من خبرة جيدة وسمعة حسنة، وكونه مدرج على لائحة المحاسبين القانونيين لدى قوائم هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وتفويض مجلس إدارة البنك أو من يفوضه المجلس لاتخاذ القرار بتحديد الأتعاب التي ستتوجب له وصرفها، وإبرام العقد معه وفق الأصول.

وطلب من الهيئة العامة التصويت للمصادقة على توصية مجلس الإدارة المذكورة آنفاً.

بناء على ما سبق اتخذت الهيئة القرار التالي:

القرار السابع:

انتخاب المحاسب القانوني السيد مجد شهبان كمحقق لحسابات بنك سورية و الخليج للسنة المالية 2023، وتفويض مجلس إدارة البنك أو من يفوضه المجلس لاتخاذ القرار بتحديد الأتعاب التي ستتوجب له وصرفها، وإبرام العقد معه وفق الأصول.

صدق القرار بإجماع أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (100%) موافق

11. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2022:

أثنى رئيس الجلسة على عمل أعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك والتزامهم بمهامهم الموكلة إليهم واقتراح على الهيئة العامة للبنك إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاء وممثلي الشركة عن السنة المالية 2022 إبراءً عاماً شاملاً.

بناءً على ما سبق اتخذت الهيئة القرار التالي:

القرار الثامن:
إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاء وكذلك كافة ممثلي البنك عن كافة أعمالهم خلال السنة المنصرمة 2022 وعن كامل مدة ولايتهم المنقضية إبراءً عاماً شاملاً.
صدق القرار بأجماع أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (100%) موافق

وبانتهاء جدول الأعمال أُعلن ختام الجلسة في الساعة الثانية عشر وخمسون دقيقة ظهراً من يوم الثلاثاء الواقع في الأول من شهر آب لعام ألفان وثلاثة وعشرون، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للبنك ونسخة لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصولاً.

رئيس الجلسة
فراس إبراهيم سلمان

كاتب الجلسة
محمد إسماعيل

مندوبى الوزارة
زین صافي

إمامة محمد

مراقبى التصويت



عبد الله رقيقة
كاتب

مراقب



صورة طبق الأصل

